المصرف الدولي للتجارة و التمويل (ش.م.س)
The International Bank For Trade & Finance

الرقم : 43/ 17 /ش إ

التاريخ : 2017/05/30

إلى السادة سوق دمشق للأوراق المالية المحترمين.

تحية و إحتراماً ،،،

نرفق لكم طياً صورة عن محضر إجتماع الهيئة العامة العادية للمصرف الدولي للتجارة و التمويل بتاريخ 2017/5/22 .

وعليه راجين الاطلاع ، شاكرين حسن تعاونكم .

ولكم جزيل الشكر..

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ...

المصرف الدولي للتجارة و التمويل

الرئيس التنفيذي

رقم الوارد: 724

التاريخ 2017 / 5 /30

سوق دمشق للأوراق المالية

ص.ب:١١٠٥٨ • شارع الباكستان • دمشق • سوريا • هاتف ٠٠٠ ٢٣٨٨٠٠٠ ١١ ٩٦٣ ٠٠ • فاكس ٢٣٢٥٧٩٣ ١١ ٩٦٣ ٠٠
P.O.BOX :11058 • Pakistan Str. • Damascus • Syria • Tel :00963 11 23880000 • Fax:00963 11 2325793
(شركة مساهمة مغفلة سورية خاصة) رأس مالها خمس مليارات ليرة سورية • سجل تجاري ١٣٨٨٥
www.ibtf.com.sy

المصرف الدولي للتجارة و التمويل
The International Bank For Trade & Finance

محضر اجتماع الهيئة العامة العادية

للمصرف الدولي للتجارة والتمويل في 2017/05/22

بناءاً على دعوة مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة والتمويل المنشورة في كل من الصحف التالية:

- صحيفة الوطن بعددها 2641 2017/05/04 و بعددها رقم 2642 تاريخ 2017/05/07.
- صحيفة الثورة بعددها16376 تاريخ 2017/05/04 و بعددها رقم 16378تاريخ 2017/05/07.

فقد عقدت الهيئة العامة العادية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل اجتماعها في تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً من ظهر يوم الاثنين الواقع في 2017/05/22 بقاعة زنوبيا في فندق الداماروز بمدينة دمشق حيث ترأس الإجتماع السيد خالد الذهبي بموجب تفويض صادر عن مجلس الإدارة بتاريخ 2017/5/14 ذلك بسبب غياب كلاً من السيدين رئيس مجلس الإدارة و نائبه وحضور أعضاء مجلس الإدارة التالية أسماؤهم :

1. السيد سائد زريقات .
2. السيد نادر حداد .
3. السيد تيسير الزعبي .
4. السيد مسعود صالحة .
5. حسان يعقوب .

كما حضر الإجتماع كل من السادة :

- السيدين " أحمد ياسين الخوري "و " محمد حمدان " ممثلين عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب الكتاب رقم 1/12/1036/5238 تاريخ 2017/05/10 .
- السادة " رويدة علي " و" سوما علي " و " رامي جمال الدين " و " ديمة ملحم " ممثلين عن مصرف سورية المركزي ومديرية مفوضية الحكومة بموجب الكتاب رقم 16/3961/ص تاريخ 2017/05/10 .
- السيد " باسل الصباغ التاجي " و السيد " علاء يوسف " ممثلين عن هيئة الأوراق والأسواق المالية بموجب الكتاب رقم 344/ ص- إ.م تاريخ 2017/05/07 .

حيث أعلن السيد رئيس الجلسة أن النصاب القانوني متوافر لعقد الجلسة ، إذ بلغ عدد الأسهم التي يمتلكها الحاضرون أصالة ووكالة (34,002,649) سهماً من أصل اجمالي الأسهم والبالغ إثنان وخمسون مليون و خمسمائة ألف سهم ، مما يشكل نسبة مقدارها 64.76% والتي تزيد عن النسبة المقررة قانوناً بموجب قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 تاريخ 2011/2/14 وهو ما يجعل الاجتماع قانونياً.

بعد ذلك أعلن السيد رئيس الجلسة تعيين كل من السادة:

- محمد بشار الأبرش – مدوناً لوقائع الجلسة .
- أيهم مناع وحبيب يارد مراقبين لجمع الأصوات وفرزها.

عرض السيد رئيس الجلسة جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة العادية والذي تضمن مايلي:

1. سماع تقرير مجلس الإدارة وخطة العمل للسنة المالية المقبلة .
2. سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة (المصرف) وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة.
3. مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما.
4. انتخاب مدققي الحسابات و تعيين تعويضاتهم .
5. تكوين الاحتياطيات.
6. تعيين السيد ايهاب السعدي / ممثل بنك الإسكان – الأردن رئيساً لمجلس الإدارة بديلاً عن السيد محي الدين العلي .
7. اقرار تعويضات مجلس الإدارة لعام 2016 والبحث في تعويضات عام 2017.
8. إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

بعد ذلك انتقل السيد رئيس الجلسة إلى عرض بنود جدول الأعمال و البدء بمناقشته وفق الآتي:

البند الأول: سماع تقرير مجلس الإدارة و خطة العمل للسنة المالية المقبلة:

بين السيد رئيس الجلسة أنه في ظل استمرار تأثير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة خلال عام 2016 مع مرور ست سنوات على الأزمة التي تعيشها سورية والتي كان لها آثار سلبية على الاقتصاد المحلي بكافة قطاعاته لاسيما القطاع المصرفي، ومن أبرزها استمرار المقاطعة والعقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا وتعاملاتها التجارية والأضرار التي لحقت بالمشاريع الاقتصادية والبنى التحتية إضافة الى تردي الأوضاع الأمنية في عدة مناطق، مما انعكس على قدرة المدينين في الاستمرار في الوفاء بالتزاماتهم،

حيث حقق المصرف –على الرغم من الظروف الصعبة– نتائج أفضل مما كانت عليه في العام السابق، حيث بلغت الأرباح الصافية قبل الضريبة 7.1 مليار ليرة سورية مقابل 3.4 مليون ليرة سورية تحققت في السنة السابقة، وبلغت الأرباح الصافية بعد الضريبة 5.8 مليار ليرة سورية مقابل 20.5 مليون ليرة سورية تحققت في السنة السابقة. كما حقق المصرف إنجازات جيدة في البنود الرئيسية للميزانية، إذ بلغ مجموع الموجودات 124.7 مليار ليرة أي بزيادة نسبتها 45% عن رصيد عام 2015. فيما ارتفع رصيد ودائع العملاء ليصل إلى 77.7 مليار ليرة بزيادة نسبتها 33.7%، وبلغ صافي محفظة التسهيلات الائتمانية 14.4 مليار ليرة أي بزيادة نسبتها 6.7% كما تمكن البنك من تعزيز قاعدته الرأسمالية ليبلغ إجمالي حقوق الملكية 14.3 مليار ليرة سورية.

وعملاً بالسياسة المتحفظة التي ينتهجها المصرف في التعامل مع كافة أنواع المخاطر التي تواجه عمل المصرف ولاسيما المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية الأخرى فقد تم الاستمرار بتعزيز المخصصات المكونة لمواجهة كافة أنواع المخاطر حيث بلغ رصيد مخصصات المخاطر المحتملة ومخصصات التسهيلات الائتمانية العامة حوالي 17.7 مليار ليرة سورية.

وقد انعكست النتائج المتحققة بشكل إيجابي على عدد من المؤشرات الأساسية لأداء المصرف حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 16.2% وهي تزيد عن النسبة المقررة من قبل مصرف سورية المركزي ومتطلبات لجنة بازل البالغة /8%/. وبلغت نسبة السيولة بكافة العملات خلال العام 107% وهي تفوق أيضاً الحد الأدنى المطلوب من مصرف سورية المركزي البالغ /30%/ كما بلغ مؤشر الكفاءة (نسبة المصاريف / الدخل) حوالي 22.1% وهو من أفضل المستويات المتحققة لدى القطاع المصرفي المحلي، لاسيما أن أعمال المصرف ترافقت مع ارتفاع التكاليف التشغيلية بشكل كبير نتيجة لارتفاع أسعار المشتقات النفطية وأعمال الصيانة ولوازم التشغيل.

وتعكس هذه المؤشرات في مجملها سلامة استراتيجية المصرف في المرحلة الحالية. وصلابة قاعدته الرأسمالية وقدرته على التعامل مع التحديات القائمة وبما ينسجم مع بيئة العمل السائدة في هذه المرحلة مع التركيز على زيادة حصته السوقية على كافة المستويات.

كما أكد على دور المصرف الرائد في السوق المحلي فقد تم خلال العام افتتاح فرع أبو رمانة ليكون الفرع الحادي والثلاثون للمصرف، كما تم تأهيل فرع حوش بلاس في المقر الجديد والذي افتتح في بداية العام الحالي 2017 ليصبح عدد الفروع المغلقة بشكل مؤقت أحد عشر فرعاً، حيث توزعت بين محافظات حلب وريف دمشق بالإضافة الى فروع محافظات حمص ودير الزور ودرعا والحسكة. وحرص المصرف دوماً على التعويض عن إغلاق هذه الفروع وتقديم أفضل الخدمات المصرفية لعملائه من خلال فروعه الأخرى. ومما يجدر ذكره أن القيمة السوقية Market Capitalization لأسهم المصرف ارتفعت بشكل ملحوظ في نهاية عام 2016 لتبلغ 8.4 مليار ليرة سورية واستمرت بالارتفاع في عام 2017.

كما أكد على سعي إدارة المصرف على تحقيق المزيد من الإنجازات خلال العام الحالي 2017، آخذة بالاعتبار جميع تحديات المرحلة والظروف الاقتصادية السائدة في سورية والمنطقة، وكيفية التعامل معها بحرص وحذر .

كما أستعرض الخطة المستقبلية للمصرف عن عام 2017 و التي أبرز المحاور التي ارتكزت عليها كما يلي :

1- العمل على تحسين جودة الأصول ومتانتها والاستمرار في معالجة الديون غير العاملة القائمة ورفع كفاءة التحصيل، إضافة إلى الاستعداد لمواجهة كافة أنواع المخاطر المتوقعة ولاسيما الائتمانية منها عن طريق تكوين المخصصات اللازمة لمواجهة الديون التي قد تتحول إلى ديون غير منتجة.
2- تحسين مؤشر الكفاءة من خلال ترشيد الإنفاق في كافة مجالات العمل في المصرف وزيادة الإيرادات.
3- المحافظة على معدلات النمو والعائد المتحققة خلال العام السابق في ظل التحديات الكبيرة وغير المسبوقة والتي تؤثر بشكل سلبي على مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية إضافة لتأثير التداعيات الناتجة عن الأزمة.

4- تدعيم القدرة المالية وتأمين السيولة الكافية بنسب تفوق الحدود الدنيا المقررة من قبل الجهات الرقابية لمواجهة كافة التزامات البنك.

5- زيادة الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية لتعزيز إمكانات الأنظمة المستخدمة لدى المصرف.

6- الاستمرار في تعزيز قدرات الكادر الوظيفي للبنك من خلال الاحتفاظ بأفضل الكوادر والارتقاء بأداء الموظفين ومهاراتهم وتحسين قدراتهم على الاتصال والتواصل وبما يعزز مستوى الخدمة المقدمة للعملاء واستقطاب الكفاءات المتميزة، جنباً إلى جنب مع برامج التدريب والتطوير المستمرين بالإضافة إلى تطبيق خطط الإحلال الوظيفي.

7- الالتزام بأفضل الممارسات والمعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر والامتثال والحاكمية المؤسسية.

8- تحسين رضا العملاء باعتباره أحد أهم القيم الجوهرية للبنك، وهدفاً استراتيجياً يتصدر قائمة الأهداف الاستراتيجية.

وبعد المناقشة و التداول فيما عرضه السيد رئيس الجلسة وافقت الهيئة العامة بالإجماع على ماورد في تقرير مجلس الإدارة و خطة العمل التشغيلية للعام 2017 .

البند الثاني : سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة (المصرف) وعن حساب ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة.

تُلي تقرير مدقق الحسابات المعد من قبل مدقق الحسابات السادة ارنست ويونغ – حصرية وشركاه الذي بين أن البيانات المالية الموحدة تظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للمصرف كما في 2016/12/31 و أدائه المالي و تدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ و وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية و أن المؤشرات الواردة في الحسابات التفصيلية تعطي دلالة واضحة على حسن الأداء المصرفي ، وإن الأرقام التي أظهرتها تلك الحسابات لها من الشفافية والإفصاح ما يستوجب القبول بها والمصادقة عليها .

وقد وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة (المصرف) وعن حساب ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة .

البند الثالث: مناقشة تقريري مجلس الإدارة و مدقق الحسابات الختامية والمصادقة عليهما:

جرت مناقشة طويلة مستفيضة حول ما ورد في تقرير مدقق الحسابات وحول البيانات المالية الختامية حيث تلخصت المداخلات وفق الآتي:

استفسر المساهم الدكتور عمر الحسيني عن عدة نقاط و كما يلي :

1. لماذا يتم تحويل الأرباح إلى حساب المخصصات سيما وأن المساهم هدفه أن يحصل على عائد من الأسهم التي يملكها. وتبعاً لذلك فإن السؤال متى سيقوم المصرف بتوزيع الأرباح ؟
2. لوحظ زيادة في حجم الخسائر بمقدار مليارى ليرة سورية مقارنة مع السنة الماضية ؟

3. الطلب من مجلس الإدارة بمعاودة افتتاح فرع المصرف في محافظة حمص وكذلك فروع حلب التي تم تعليق العمل بها وعلى أن يتم شراء مقرات للمصرف بدلاً من الاستئجار لغايات توسعة شبكة فروع المصرف لكون التملك حالياً مناسباً في الأسعار الرائجة .
4. لوحظ ارتفاع حجم قيمة الضمان الاجتماعي للعاملين في المصرف ليصل هذا العام إلى حوالي مبلغ 250 مليون ليرة سورية بدلاً من 52 مليون ليرة في السنة الماضية.
5. بخصوص تعويضات مجلس إدارة المصرف حيث استفسر عن كونها أعلى من باقي المصارف الأخرى ؟

من جانبه قدم الرئيس التنفيذي للمصرف الاجابات اللازمة على كافة الاستفسارات و كما يلي :

1. كان قرار مجلس الإدارة بتحويل كافة الأرباح سواء كانت تشغيلية أو ناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع إلى مخصصات لمواجهة كافة المخاطر الناجمة عن الأوضاع الراهنة في القطر و ذلك بغية المحافظة على متانة المركز المالي للمصرف .
2. طالما أن المصرف لم يعلن عن أرباح فلا يمكن اقتطاع احتياطيات .
3. أما فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي فمن الطبيعي أن ترتفع قيمته في ضوء إعادة النظر برواتب وأجور العاملين في المصرف والتي اضطر المصرف لاعادة النظر بها بشكل سنوي لمواجهة التراجع في القوة الشرائية لليرة السورية و بالتالي المحافظة على المستوى المعيشي الكريم لموظف المصرف هذا إلى جانب المنافسة في السوق المصرفي على الكوادر الوظيفية مما يتطلب وجود حاجة ملحة لمقاربة رواتب موظفي المصرف إلى حد مقبول مع متوسط الرواتب في المصارف الخاصة الأخرى و بما يسهم في الحد من التسرب الوظيفي .
4. أما فيما يتعلق بتعويضات السادة مجلس الإدارة فلم يطرأ أي تعديل عليها في عام 2016 و بقيت تصرف وفقاً لما هو موافق عليه من عدة سنوات مضت دون تعديل .

- المساهم المهندس ربحي الأحمر استفسر فيما إذا كان المصرف يقوم باقتطاع المخصصات بالليرات السورية فقط.

حيث بين الرئيس التنفيذي أن المصرف يحتجز مخصصات تغطي كافة التسهيلات غير المنتجة (المتعثرة) حسب نوع عملة التسهيلات بالقطع الأجنبي إذا كانت التسهيلات بالقطع أو بالليرة السورية إذا كانت بالليرة .

ورداً على سؤال السيد الأحمر عن كون البنوك قادرة على القيام بدورها في مرحلة اعادة الاعمار بين الرئيس التنفيذي للمصرف أن مرحلة البناء و إعادة الاعمار تتطلب رؤوس أموال كبيرة للمصارف حتى تتمكن من القيام بدورها و عند إنطلاق مرحلة إعادة البناء لن يتردد بنك الإسكان الشريك الاستراتيجي في مضاعفة رأس ماله .

- كما استفسر أحد المساهمين عن مكونات الأرباح التي تحققت بعام 2016 و التي شكلت قفزة نوعية مقارنة بالسنة الماضية حيث أوضح الرئيس التنفيذي أن المصرف حقق أرباح تشغيلية بلغت بحدود الست مليارات سورية جزء منها نتيجة تحصيل الكثير من القروض التي كانت متعثرة و الجزء الآخر أرباح تشغيلية ناتجة عن عمل المصرف .

- كما طرح المساهم المهندس فايز محفوظ عدة تساؤلات تتركز على ضرورة توزيع أرباح أسوة بالمصارف الأخرى مع ضرورة إعادة تقييم العقارات المقدمة كضمانات للمصرف-لقاء القروض الممنوحة لأصحابها وماهو مقدار قيمة السهم بالوقت الحاضر من الناحية المالية وعما إذا كان المصرف قد استطاع أن يسترد الأموال التي سرقت قبل أعوام .

حيث أجاب الرئيس التنفيذي على هذه التساؤلات موضحاً أن القيمة الدفترية للسهم سوف ترتفع ربما إلى عشرة أضعاف لو استطاع المصرف أن يعيد تقييم عقاراته و من جهة ثانية و جواباً على سؤال المساهم نفسه فإن المصرف قد استرد كامل المبلغ المسروق حيث أعاد السارق جزءاً منه وتكفلت شركة التأمين بباقي المبلغ .

هذا وقد أخذت الهيئة العامة علماً بهذه الإيضاحات .

البند الرابع : انتخاب مدقق الحسابات ، وتعيين تعويضاته:

ذكر السيد رئيس الجلسة بالنصوص القانونية التي توجب اخضاع البيانات المالية للمصارف إلى التدقيق من قبل مدققي حسابات معتمدين لدى جهات مختصة لاسيما مصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية وأنه تبعاً لتلك النصوص فقد قام مجلس الإدارة باستطلاع شركات المراقبة والتدقيق المحاسبية المسجلة في سورية والتي تنطبق عليها الشروط الواردة في النظام الأساسي للمصرف و المتعلقة بأن تكون المؤسسة التي تقوم بمراقبة الحسابات من ذوي الاختصاص والسمعة الجيدة و المشهود لها بكفاءتها في تدقيق الأمور المصرفية والمحاسبية .

من هذا المنطلق ارتأى مجلس الإدارة تعيين السادة حصرية وشركاه / ارنست ويونغ كمدقق حسابات مع الإقتراح بتفويض المجلس بتحديد بدل الأتعاب ، وعلى أن يتولى مدقق الحسابات تدقيق الحسابات السنوية وإجراء مراجعة لهذه الحسابات بشكل ربعي ونصف سنوي كما هو مطلوب .

هذا وبعد التداول فقد وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تعيين السادة حصرية وشركاه /ارنست ويونغ كمدقق حسابات مع تفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم .

البند الخامس : تكوين الاحتياطيات:

بين السيد الرئيس التنفيذي بأن المصرف لم يقم هذا العام باحتساب أية إحتياطيات نظراً لعدم وجود أرباح محققة .

البند السادس : تعيين السيد إيهاب السعدي / ممثل بنك الإسكان – الأردن رئيساً لمجلس الإدارة بديلاً عن السيد محي الدين العلي .

أوضح السيد رئيس الجلسة بأن بنك الإسكان و وفقاً لمضمون كتابهم رقم 2016/18/1353 تاريخ 2016/9/25 ترشح السيد إيهاب السعدي ممثلاً عن بنك الإسكان بوصفه الشريك الإستراتيجي في عضوية مجلس ادارة المصرف الدولي للتجارة والتمويل بديلاً عن السيد محي الدين العلي .

مشيراً إلى أن مصرف سورية المركزي و بموجب كتابه رقم 16/213/ص تاريخ 2016/11/20 قد وافق على إعتماد السيد إيهاب السعدي ممثلاً عن بنك الإسكان في عضوية مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة و التمويل وذلك للفترة المتبقية من ولاية المجلس على أن يتم عرض هذا التعيين على هيئتكم الموقرة في أول إجتماع لها لإطلاعها على هذا الإجراء مع الاشارة إلى أن السيد إيهاب السعدي سيكون في هذه الحالة خلفاً للسيد محي الدين العلي في رئاسة مجلس الإدارة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل و الذي كان يشغل هذا المنصب .

حيث أخذت الهيئة علماً بذلك و تمت الموافقة أصولاً .

البند السابع : اقرار تعويضات مجلس الإدارة لعام 2016 و البت في تعويضات عام 2017

بين السيد رئيس الجلسة أن اجمالي التعويضات التي صرفت للسادة اعضاء مجلس الادارة عن عام 2016 قد بلغت /114,708,040/ ل.س فقط مائة و اربع عشر مليون و سبعمائة و ثمانية الاف و اربعون ليرة سورية لا غير حيث تتضمن بدلات حضور الجلسات و اللجان و بدلات التنقل الشهري و نفقات الإقامة و السفر .

أما بخصوص تعويضات عام 2017 فقد عرض رئيس الجلسة على الهيئة العامة للمساهمين بأن تبقى في حدود كلفة تعويضات عام 2016 و على أن يفوض المجلس بتوزيعها .

هذا و بعد المداولة فقد وافقت الهيئة العامة بالاجماع على اقرار تعويضات مجلس الإدارة عن عام 2016 بما فيه الموافقة على أن تبقى تعويضات 2017 بحدود كلفة تعويضات عام 2016 و بحيث تصرف وفقاً للألية التي يقررها المجلس .

البند الثامن : إبراء ذمة رئيس و أعضاء مجلس الإدارة

وفقاً لأحكام المادة /168 / من قانون الشركات رقم /29/ لعام 2011 فإنه يتوجب إبراء ذمة مجلس إدارة الشركة (المصرف الدولي للتجارة و التمويل) في نهاية كل دورة مالية سنوية وذلك إشعاراً من الهيئة العامة بإطلاعها على البيانات المالية المقدمة إليها خلال دورة إنعقادها العادية السنوية بما يؤكد أن

03 Jan. 2010 00:57 P 1 FAX NO. :23257788 JM :

مجلس الإدارة لم يتسبب ولم يلحق أي ضرر مادي و لم يرتب أية التزامات مالية بدون وجه حق على المصرف ، فضلا عن أن المجلس لم يحصل على أية مكاسب غير قانونية إطلاقاً من المصرف خلال فترة الدورة المالية المنتهية في 2016/12/31 .

و نظراً لكون البيانات المالية المدققة و المعتمدة أصولاً من قبل كافة الجهات المختصة من مدققي الحسابات لم تثبت أي ضرر لحق بالمصرف من قبل مجلس الادارة من أي نوع كان كما أن هذه البيانات لم تثبت حصول أعضاء المجلس على أية مكاسب غير قانونية .

لذا فإننا نتقدم إليكم، راجين الإطلاع و إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس إدارة المصرف عن الدورة المالية المنتهية بتاريخ 2016/12/31 .

حيث قررت الهيئة العامة الموافقة بالإجماع على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من أي ذمة تجاه المصرف.

وفي الختام حيث وجه السيد رئيس الجلسة الشكر لكافة المساهمين الذين حضروا الاجتماع وأغنوا بمناقشاتهم المواضيع المطروحة على جدول الأعمال واعداً ببذل مجلس إدارة المصرف و الإدارة التنفيذية كل جهودها و طاقاتها لوضع الخطط المدروجة موضع التنفيذ بهدف تحقيق أعلى ربحية تعود بالخير على السادة المساهمين .

هذا وقد انتهى الاجتماع في تمام الساعة الرابعة عشر و النصف من ظهر اليوم ذاته.

مدون وقائع الجلسة
محمد بشار الأبرش

مراقبي التصويت
حبيب بارد
أيهم مناع

رئيس الجلسة
خالد اللاهي

ممثلي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
محمد حمدان
احمد ياسين الحوري

دمشق في 22 /05/ 2017

03 Jan. 2010 00:57 P 2
FAX NO. :23257788
DM :